الفصل الخامس

إدارة السلام: خطوط إرشادية «للمحاولة الثالثة»

«إن الوظيفة الرئيسية للحكم، هى تعليم المجتمع على المستوى العالمى، وتنظيم وتسهيل هذا التعلم. وعلى أية حال فإن القدرة التعليمية لمجتمع ما تحدد قدرته على التقدم والتنمية المستمرة والمتواصلة».

«نوت هامرشولد - ١٩٩٠».

* * *

إن مجتمع المعرفة هو مجتمع يتعلم. ونحن تعلمنا ما الذى يجب أن نفعله، وما لايجب أن نفعله من المحاولتين الأوليين من أجل النظام العالمى، وهما: «عصبة الأمم التى تلت الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التى نمت بعد الحرب العالمية الثانية». والآن وفى هذه اللحظة المفتوحة فى تاريخ العالم، فنحن لدينا فرصة لتطبيق مما تعلمناه فى المحاولة الثالثة دون أن تنشب الحرب الثالثة أولا.

وكجزء من جهدنا لإعادة التفكير فى حكم دولى، فقد قررنا أنا والبروفيسور «لينكولن بلومفيلد»، من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، أن نشرع بطريقة تنظيمية فى وضع بعض الخطوط الإرشادية لما لم يكن يسمى حينئذ نظامًا عالميًا جديداً. هل كانت هناك أخطاء أساسية فى الطريقة التى أنشئت بها الأمم المتحدة، عند كتابة الميثاق بين ١٩٤٣ ، ١٩٤٥؟ وهل هناك بعض النماذج المقبولة على نطاق واسع - مثل

مستويات السلوك المتحضر – والتى يمكن فيها للمحاولة الثالثة أن تكون لها جذور، وهل يتطلب ذلك أنواعاً جديدة من المنظمات لتنفيذ نوع جديد من المحاولة؟

إن المؤسسين لعصبة الأمم والأمم المتحدة ومعظم المؤيدين أو المدافعين الآخرين عن المؤسسات الحاكمة من أجل عالم واحد، شاركوا فى بعض الأفكار الأساسية. فنظامهم العالمى سوف يتكون من منظمات عالمية تدير وتطبق الحقوق والواجبات العالمية إذا أمكنها ذلك.. وسوف يعكسون إرادة سياسية عالمية تقريبًا للارتباط سويا لتقييد وتاديب الخارجين على القانون والمعتدين (فى صورة قيصر ڤيلهلم وأدولف هتلر). وسوف يعملون عن طريق حكم القانون، ويتخذون القرارات من خلال ديموقراطية برلمانية، والتى ستحل من خلالها الدول ذات السيادة محل الأفراد ذوى السيادة.

إن هذه الأفكار حملتنا جزءاً من الطريق نحو نظام عالمى للتغيير السلمى، وربما لمسافة تصل إلى ١٠٪ من الطريق. ولا يمكن أن تحملنا إلى أبعد من ذلك؛ لأن حكم المجتمع العالمى يفترض مسبقاً وجود مجتمع عالمى. والذى حدث أن أنواع المؤسسات التى ظهرت من هذه المفاهيم النبيلة لا تناسب أنواع المجتمع العالمى، التى بدأت فى الظهور فى العقود الأخيرة من هذا القرن، لماذا؟ فالأفكار كانت عالمية، والمؤسسات كانت وحدوية، ولكن المجتمع العالمى الحقيقى النامى كان متعدداً.

وبالنسبة لعصبة الأمم، كان مطلوبًا لنجاحها وجود نادٍ من المتماثلين فكريا، والمصممين على السيطرة. وحتى فى بدايتها فى عام ١٩١٩، و١٩٢٠.. فإن العصبة لم تجذب، الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تحبذ سياسة العزلة حتى ذلك الوقت. وسرعان ما وجد الأعضاء الذين التحقوا بالنادى، أنه ليست لديهم القوة أو الإرادة للتعامل مع المجموعة المتزايدة من الخارجين على القانون مثل العسكريين اليابانيين فى منشوريا، والفاشيين الإيطاليين فى أثيوبيا، ثم النازيين الألمان وأطماعهم التوسعية على جبهتين فى أوروبا. وتجمدت مذاهب السلام فى نموذج من اللاتغيير، واللامناورة، واللاتفاوض، واللامقاومة حتى أصبحت المقاومة هى الخيار الوحيد الباقى.

وفى تلك الأيام، كان من المقدر أن تنشأ ثورة عالمية للعدل، ولكنها ظلت خاملة بسبب الحكم الاستعمارى والتفوق البحرى وسياسات الإملاء الاقتصادية، وفى هذه الأثناء حقق المتماثلون فكرياً بعض التقدم فى خلق لغة مشتركة للحديث عن الطقس، ومتابعة الأمراض المعدية وإبراز مستويات العمالة على النمط الغربى.. إلا أن معظم البشرية تم تركها بنجاح خارج سياج مجموعة المتماثلين. وقد كانت أمريكا اللاتينية، وأفريقيا السوداء، وأفريقيا العربية، وآسيا القارية تعتمد عليها أو تابعة لها فى «جمود». وكان هذا صحيحاً سواء كانت هذه الدول مستعمرات رسمية، أو محميات مثل الصين وسيام وأثيوبيا، ومعظم نصف الكرة الغربى أو أجزاء من الكومنولث ما زالت تحمل صفة «بريطانى»، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى ظل يصارع لكى يُولد على أساس القالب الذى وضعه له لينين، فقد ظل مشغولاً بالمعارك بين الثوار المؤسسين وحقيقة ثورة داخلية عميقة (رغم ما يعلنه الماركسيون من خطب طنانة عالمياً).

وبعد ذلك انهار كل بناء عصبة الأمم تحت تأثير الموجة الجارفة لحرب، لم تكن حتى وقتها عالمية الانتشار تكنولوجيا، ولكنها استطاعت أن تكون عالمية فعلاً.

الأمم المتحدة - افتراضات خاطئة

كانت الأمم المتحدة كما أطلقت على نفسها «التحالف المضاد لهتلر» أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الحلفاء مشغولين بمن يحاربون ضده، أكثر من انشغالهم بما كانوا يحاربون من أجله.

هذه الأمم المتحدة تجمعت بعدئذ فى سان فرانسيسكو فى ١٩٤٥؛ لتنظيم السلام فى عالم ما بعد الحرب. وبدأوا افتراضات مشابهة لتلك التى كانت لعصبة الأمم (نظام عالمى مدعوم بمؤسسات عالمية يعكس الحقوق والواجبات العالمية)، وتظهر إرادة عالمية للاتحاد معًا ضد الخارجين على القانون، ويسير طبقا للأحكام والقواعد الشرعية والممارسة شبه البرلمانية.

وهذه الافتراضات جعلت النتائج تنحاز نحو آلية الوضع القائم، وقد قام نوت همرشولد، (رئيس رابطة النقل الجوى الدولية لفترة طويلة)، بتحليل «أزمة منتصف العمر» لهذا المشروع الكبير لما بعد الحرب، ولاحظ أن القادة السياسيين غالبا ما يكونوا متفقين بأنه «عندما يتحقق هدف سياسى ذات مرة.. فإن الزمن سيتوقف ولن ولم يتطور العالم إلى أبعد من ذلك».

* ولكن عالم ما بعد ١٩٤٥، على أية حال، كان أقل ثباتًا واستقراراً، وأصبح السلام بشكل أكثر وضوحًا وسيلة للتغير، فالتغيرات الراديكالية والعالمية كانت مدرجة فى ميثاق الأمم المتحدة نفسه، ومنها: حق تقرير المصير للأمم، وحقوق الإنسان للجميع. وكذا انقسم أعضاء التحالف الفائز فى الحرب العالمية الثانية تحت تأثير الحرب الباردة، وبدأوا على الفور فى استغلال الطموحات السياسية المتزايدة والتوقعات الاقتصادية المتصاعدة فى القارات الأربع لخدمة تنافسهم الجديد. و لم يكن بناء النظام العالمى بعد الحرب معداً لمواجهة الزلازل التى سرعان ما أصابت عمليات الأمم المتحدة التى كانت لاتزال هشة، والحق أن عديداً من افتراضاتها الأساسية كان خاطئا بشكل أساسى. وكانت تلك الأخطاء متأصلة فى العالم الغربى بشكل، جعلها لا تستطيع أن تعيش بعد أن أصبح العالم كله هو المسرح.

والافتراض الأول لمؤسسى الأمم المتحدة هو أن القوى العظمى الرئيسية – بعد أن كسبت الحرب – يمكنها أن تقمع وتردع العدوان عن طريق الأمن الجماعى، وكانت الوصفة صحيحة للتعامل مع الحرب التى وقعت بالفعل، ولكن الحرب العالمية الباردة وعديد من الصراعات الإقليمية التالية، كانت خارج اختصاص ميثاق الأمم المتحدة. وحتى وقوع أزمة العراق فى ١٩٩٠، فإن نموذج رد فعل مجلس الأمن، عندما يعرض عليه نزاع إقليمى، كان كما يلى:

١ – تجنب إعلان أى طرف هو المعتدى.

٢ – نصح الطرفين المتحاربين بوقف القتال والتشاور.

٣ – وفى بعض الحالات، الترتيب لقوات حفظ السلام، ووسطاء من طرف ثالث. وبمعنى آخر استخدام طرق وأشكال للتدخل غير مقررة بوضوح فى الميثاق، وكان الاستثناء الرئيسى لذلك متمثلاً فى قرار عام ١٩٥٠ لمواجهة العدوان فى كوريا. وهذا كان ممكنًا فقط لأن وفد الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة كان يقاطع مجلس الأمن فى ذلك الأسبوع، فى موضوع غير متعلق بكوريا، ولم يستطع أن يغير موقفه ويدخل غرفة المجلس ويعترض.

كما أن هناك بعض القضايا الرئيسية، التى تجاهلها جدول أعمال مجلس الأمن، مثل: المنافسات بين القوى العظمى (سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وجمود اتفاق وارسو – والناتو) وحتى الصراعات الإقليمية الرئيسية مثل الحرب، التى استمرت لمدة عقد كامل بين الولايات المتحدة وفيتنام، وحرب الثمانى سنوات بين إيران والعراق، تجاهلتها أجندة مجلس الأمن سواء بالرضا والقبول، أو بإصرار الأطراف المتورطة مبدئيّاً. وأما الصراعات الأقل من ذلك فقد تمت مناقشتها، دون عمل أو تصرف (كما حدث لسنوات بالنسبة للقوات الڤيتنامية فى كمبوديا)، أو بأحكام أوتوماتيكية مسبقة (كما فى حالة أى موضوع يخص إسرائيل أو جنوب أفريقيا). والدول التى تستطيع أن تفعل شيئا ما مؤثرا لإنهاء الصراعات، لم تكن تميل لذلك، أما بقية العالم فقد كانت مثل شهود جريمة قتل فى أحد الشوارع، إذ يفضلون ألا يتورطوا فيها.

وفى عالم نووى، فمن المحتمل أن نكون محظوظين، وألا يتحول الأمن الجماعى الدولى – وهو التزام بأن يتدخل الجميع فى كل مرة يتم فيها خرق السلام – لكى يكون مذهباً واقعيًّا، والذى تأخر بالفعل هو ابتكار آلية عملية دائمة لحفظ السلام الدولى والتسوية السلمية.

وهناك خطأ افتراضى آخر لمؤسسى الأمم المتحدة، وهو إمكان نسخ المؤسسات التشريعية المألوفة على المستوى الدولى بين الحكومات. وأطلق دين راسك، عليها اسم (الدبلوماسية البرلمانية)، وكانت كتاباته عن هذا الموضوع هى التى جعلته المحلل المفكر للعلاقات الدولية. وكان الرئيس الأمريكى المنتخب وقتها جون كينيدى (والذى لم يقابل راسك قط) يبحث عن وزير خارجية بعد انتخابات ١٩٦٠.

وفى أى هيئة تشريعية حقيقية، فإن المصالح المتصادمة تؤدى إلى معارك لا تسيل فيها الدماء. وتقرر الأغلبية الأمر للجميع، غير أن لجنة من الدول ذات السيادة لا يمكنها أن تتصرف بهذه الطريقة.

وعندما تخلف السوفيت عن الالتزام بواجباتهم المالية، فقد فكرت الأمم المتحدة فى الستينيات فى الولايات المتحدة باعتبارها الجسد البرلمانى، حتى وإن كان يمكن الاعتماد عليها دوليا للدفاع عن قوتها الذاتية، من أجل اختبار دولة عضو. وعندما حدث ذلك، كنت أنا الشخص المسئول فى الدولة؛ لكى أصدر هذا الحكم، وكان تخمينى خاطئاً، فمعظم الأعضاء فى الجمعية العامة تهربوا من معاداة قوة عظمى، من أجل ديون مستحقة السداد وأخيراً، وبعد دورتين فى العجلة السياسية فى واشنطن.. فإن الولايات المتحدة تخلفت أيضا عن الالتزام بدفع ما هو مستحق عليها، وهو التزام من المفترض أن له قوة القانون الأمريكى تحت قوة المعاهدة لدستورنا.

وإنه لشىء مهم أن يميل أعضاء الأمم المتحدة إلى الموافقة من البداية على التصرف طبقاً للتوافق عندما تكون هناك أعمال أكيدة يجب فعلها حتى فى المجالات المختلف عليها. وهذا حقيقى – على سبيل المثال – فى المعاهدة الخاصة بالمبادئ الحاكمة لأنشطة الدول فى اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجى متضمنة القمر والأجسام السماوية، والمفاوضات حول قانون البحار (حتى التصويت النهائى) وعديد من الأفعال والتصرفات من الوكالات الفنية عبر الحكومية.

وحتى هذا يكون بالمناسبة حقيقياً فى حالة مجلس الأمن، فإذا وجب اتخاذ فعل أو تصرف.. فإن القوى الخمس صاحبة حق الڤيتو تظل تتناقش حتى تصل إلى اتفاقية. وإذا تم التوصل إلى اتفاقية فإن التصويت يعكس فقط ما يعرفه كل واحد بالفعل، وإذا لم يمكن التوصل إلى اتفاق.. فإنهم سيتجنبون التصويت؛ فالتصويت طريقة جيدة لتجسيد عدم التوافق أو عدم الاتفاق. ولكن التصويت ليس مفيداً تماما فى تحقيق الترابط بين بعض الشعوب ذات السيادة لعمل بعض الأشياء سويا.

والملحوظة الثالثة: عن مؤسسى الأمم المتحدة، هى إسناد قراراتهم فى الإدارة النقدية والاقتصادية من خلال اتفاقية «بريتون وودز»، التى أقامت البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وكان عليها أن تعامل التوازن كهدف فى حد ذاته. فنموذج التوازن عند الاقتصاديين، والمنطق النيوتونى عن فكرة الركود فى العلوم الفيزيائية يفترض أن اضطراب السوق سوف أو يجب أن يستقر فى حالة طبيعية للتوازن بين القوى المتعارضة للعرض والطلب؛ بمعنى أن تفاعل عوامل العرض والطلب كفيل بتحقيق التوازن، ولكن الكثير من الأجندة الاقتصادية الدولية طوال الأربعين سنة الماضية تحولت إلى موضوعات للمساواة، دون التوازن.

إن معظم قادة دول العالم المحرومة لايريدون الركود، فهم يريدون التغيير الديناميكى نحو عالم أكثر عدالة، بل إنهم لايريدون حتى حرية التجارة وتبادل النقود، وحرية البحار وحرية الاتصال، فهم يتنبأون بأن البيئات الحرة سوف تكون أكثر ربحية للأقوى تكنولوجيا، وهذا يكون متاحاً للشركات الأكثر قدرة على إضافة القيمة، ومن ثم إنتاج الثروة من هذه النظم والموارد. ولأن الدول الصناعية الأخرى تعدت على الأسواق الأجنبية، والمحلية للولايات المتحدة فى السيارات، والصلب، والإلكترونيات، ورقائق الكمبيوتر، والحبوب، والتليفزيون الملون، فإن الولايات المتحدة اقتنعت بأن التجارة العادلة القائمة على الاتفاق بين طرفين أقل خسارة من الحرية غير المقيدة.

والافتراض الرابع من تلك الافتراضات التى خلقت النظام الدولى الراهن، هو أن الدول القومية سوف تكون الفاعل المهم الحقيقى الوحيد فى المرحلة السياسية الدولية. ومنذ أن أصبح مؤسسو عالم ما بعد الحرب، قادة فى حكوماتهم القومية، فإن هذا كان تعديلاً مهنيًّا طبيعيًّا، ولكنه أدى إلى تشوه رئيسى؛ فالجهد المبذول لبحث الموضوعات بين الدول ذات السيادة فى لجان من الممثلين المتمرسين يمكن أن تختلف فيه المسائل الدولية المحلية من واحدة لأخرى. وبشكل تتابعى فإنه بالطبع لا يمكنهم ذلك، ومضمون معظم الشئون الدولية الآن هو أن هناك جهوداً بواسطة الدول المختلفة للتأثير على الشئون الداخلية لكل منها. وهذا يفسر سبب وجود مفاوضات ضبط التسلح، والتجارة، ومساعدات التنمية عبر البحار، والرقابة على الإشارات الهوائية، وخلافه.

وقصة التسرب عبر الحدود القابلة للنفاذ، هى أيضا قصة التأثير المتزايد للحركات والمنظمات غير الحكومية، والشركات العالمية، والكارتلات السلعية، والمنظمات عبر القومية من كل نوع متضمنة فى حدها الأقصى، الجريمة الدولية، وتجارة المخدرات، والإرهاب. وعلى مستقبل التعاون الدولى أن يعمل بأقصى درجة من المرونة مع المؤسسات غير الحكومية التى تقارن بالكل، ولكن الدول الضخمة غالبًا ما تميل إلى قوة أكثر وتتصرف بمرونة أكبر، وأوضح فى أهدافها (لأنها أكثر تركيزاً).

خامسا: انقسام نظام الأمم المتحدة عن طريق ذوى التنشئة الغربية فى تقاليد التفاؤل عن التقدم الحتمى، وكمال الإنسان، وكان الاستدلال هو أن المنظمات الدولية يجب أن تعتبر كمحطة نحو حكومة تتجاوز حدود الحكومة القومية.

وفى ١٩٤٨ أيدت الأمم المتحدة بشكل ساحق خطة الولايات المتحدة؛ لتتحول إلى سلطة دولية. وكان المشروع سيدار دون اعتراض قوة عظمى، ورفض الاتحاد السوفيتى العرض، واتجه نحو تطوير أسلحته النووية الخاصة. وهذا وفر على نواب الولايات المتحدة تقرير ما إذا كان الشعب الأمريكى يريد حقيقة أن ينقسم حول القنبلة، التى أنهت فى

فترة قصيرة الحرب مع اليابان أم لا.

ولبعض الوقت ركزت المناقشات على مقترحات حول حكومة عالمية محددة مثل خطة «كلارك سون»، والتى دعت إلى قوة مركزية كافية لتقوية عملية نزع التسلح، بل والحكم الوطنى من أجل وظائف أخرى»، ومثل هدف الأفكار تمت مناقشتها بين المثقفين، ولكنها لم تؤخذ بجدية بواسطة الحكومات؛ فقد احتاجت هذه الحكومات إلى أكثر من مجرد الاتفاق والشعور المجتمعى بشكل يفوق الموجود فى عقود ما بعد الحرب، كما كانت الحكومات غير محصنة ضد الخوف من أن الحكومة العالمية ربما تصبح هى نفسها جائزة، ويظل هناك سؤال رئيسى يبدو دائماً بلا إجابة:

إذا لم أحب الحكومة العالمية أو أنها لا تحبنى.. فأين أذهب إذاً؟

المعايير والمستويات الدولية

إن الغرض من المحاولة الثالثة ليس «نظاماً عالميًّا»، والذى يبدو غالباً أنه يعنى الدفاع عن الوضع القائم بواسطة هؤلاء، الذين يكونون الأعظم قوة وقتيّاً. بل إن غرض هذه المحاولة الجديدة هو ضمان التغيير السلمى فى عالم صنع؛ لكى يكون آمنًا من أجل التنوع.

وحيث لا يوجد أحد فى موقع مسئولية عامة تماماً، كما أن المستوطنين الأمريكيين قد أتخموا بالملوك الأوتوقراطيين.. فإن شعوب العالم – إذا أتيحت لها الفرصة لتعبر عن نفسها– فسوف يبدو أنها قد سئمت من القياصرة، والديكتاتوريين، والعسكريين، والمفوضين والرؤساء وأرباب العمل والسلطات المميزة من أنواع عديدة. والمشكلة إذاً ليست فى بناء هياكل السلطة والتمييز، والتى تصمم لكى تكون خطوات باقية فى الطريق المرتفع نحو الحكومة العالمية، ولكن المشكلة تكمن فى إيجاد العمليات المناسبة لإدارة التعددية. ولا يتطلب الحكم الدولى، أن تكون فى صراع مع السيادة الوطنية، وبحثنا هذا يكون فى الطرق التى تستطيع الدول – ومواطنوها من خلالها – أن تجمع

خبراتها التعليمية والجماعية فى نظام، يكسب الجميع من ورائه للأغراض المشتركة، دون اشتراط التجانس مع هوياتهم الثقافية.

وقد أصبحت بعض الأغراض المشتركة، والمستويات والمعايير المشتركة أكثر تقبلاً بالفعل، ومنها:

- التكامل الإقليمى.
- حرمة البعثات الدبلوماسية (فالانتهاكات دراماتيكية لأنها نادرة).
- عدم استخدام وحظر انتشار الأسلحة النووية.
- حصانة الطائرات المدنية والسفن (أسهم قليل من الهجمات الوحشية والحوادث المأساوية فى تقوية المعايير ضد الخطف وإطلاق النار على ركاب الطائرة الأبرياء).
- الالتزام بمساعدة اللاجئين.
- عدم قبول الحكم الاستعمارى.
- عدم قبول التمييز العنصرى الرسمى كنوع من أنواع العقاب.
- عدم إنكار مساواة المرأة.
- القائمة الكاملة لحقوق الإنسان، التى وضعت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨، والتى دعمها قانون هلسنكى النهائى فى ١٩٧٥.

والقبول الواسع بالمبدأ لا يمثل إذعاناً عالميًّا فى التطبيق بالطبع، ولكنها خطوة فى هذا الاتجاه. وربما توافق معظم شعوب العالم وحتى حكوماتها الآن على بعض المعايير الأبعد منالاً. وفى المحاولة الثالثة فإن المشكلة أصبحت: هى كيف يمكن أن تجعلهم عمليين؟

* الحرب العالمية الثالثة غير جائزة كلية، والأسلحة النووية يجب أن تكون غير مناسبة

للصراع السياسى.

* يجب أن تعزل الصراعات المحلية عن التدخلات الخارجية بقدر الإمكان لتجنب تصعيدها (وعلى أية حال.. فإن الحالات الواضحة للعدوان مثل الغزو العراقى للكويت تظل تلفت الانتباه إلى مسئولية والتزام كل أعضاء الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولى لاتخاذ إجراءات جماعية فعالة لردع أعمال العدوان).

* يجب ألا تستخدم حياة المتفرجين الأبرياء كأدوات أو هراوات سياسية (أداة قمع).

* ضرورة حماية جودة الحياة البشرية على مستوى العالم، من الانتهاك الصارخ للمناخ والمحيط الحيوى من العالم.

* ألا يذهب طفل فى العالم إلى سريره وهو جوعان.

ويجب التمييز بوضوح بين درجتين من التعاون الدولى: القرارات السياسية العامة الأكثر مركزية، مع المشاركة العالمية. حيث يتم تشجيع المناقشات، ويتم التوصل إلى الاتفاقيات على مستويات المعايير والأهداف، والقوانين الأخلاقية. والأخرى هى العمليات الأكثر إجرائية، حيث إن معظم الشركات والسلطات يمكن أن تنجز أهدافها الخاصة، والتصرف من خلال إطار من التوافق حول المعايير والقواعد، ولكن دون الحاجة إلى صنع قرار مركزى أو نظم شديدة التنظيم أو بيروقراطيات دولية ضخمة. وفى بعض الحالات، خاصة فى الاقتصاد الدولى.. فإن المستوى الإجرائى سوف يكون نظام السوق.

إن هذا التمييز بين التأسيس الجماعى، للمعايير والقواعد، والمساومة العشوائية، والمشاركة، والوضوح، يوصف – بشكل ضيق الأفق – بأنه سوء الاستخدام الكثير لكلمة اللامركزية. وفى نظام لا مركزى ما، تظل الرقابة فى مكتب مركزى، وهو المكتب الذى يقرر كيفية ممارسة الرقابة الجزئية بواسطة السلطات الثانوية، وكيفية الاحتفاظ بقناة لها عبر نظام محاسبى مركزى. وهذا يفسر سبب استخدامى لكلمة «لا مركزى» لنظام، يشجع فيه عديد من الزهور على التفتح، ويتحفز عديد من نقاط الضوء للإضاءة. إن

الأعمال التعلمية تتم من القاع إلى القمة.

إن مراجعة ما يحدث فى عالم اليوم، تدفعنا إلى تأخير إدراكنا للدور الحيوى الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية، والذى يتضمن الشركات التى تؤثر قراراتها على حياة وثروات الشعوب، والهيئات المهنية، والتى تلعب خبرتها دوراً فى التعليم والحركات الدينية بقدراتها التى لا نظير لها فى الحب والكراهية، والمجتمع العلمى الدولى المتميز، وصحافة الرأى التى تعنى الناس من أجل التغيير السلوكى. فالمنظمات غير الحكومية الرئيسية (وليس بالضرورة المنظمات غير الحكومية المعتمدة ولكن هؤلاء الذين أصبحوا فاعلين أساسيين فى علاقات دولية حقيقية) تحتاج إلى أن تدرج داخل عملية صنع القرار والتخطيط بشكل يعكس أدوارهم العالمية الحقيقية.

وتتطلب بعض القضايا الكونية أعمالا من ملايين الأفراد، والعائلات، والجماعات الصغيرة. وسوف يكون هناك دور مهم لوسائل الإعلام فى نشر الكلمة وتطويرها كقاعدة للتعاون السياسى.

وتقترح خبرة سنوات ما بعد الحرب، أنه عندما تريد الحكومات تسجيل عدم رضائها فإنها تلجأ للتصويت. وعندما يجب أن يتصرفوا سوياً لعمل شىء ما لا يحظى بقبول الجميع، فإنهم يطلبون باضطرار من الخارجين أن يتصرفوا بالتوافق. وفى عديد من الثقافات التى تمارس صنع القرار بهذه الطريقة، فإن كلمة توافق لا تعنى الإجماع، بقدر ما أنها تعنى شيئاً ما أكثر، مثل إذعان هؤلاء الذين يعتنون (بالقرار المحدد) مؤيدين بلا مبالاة وهؤلاء الذين لا يهتمون.

وغالبًا فإن أى وظيفة من «وظائف المستقبل» التى نوقشت لا تستدعى أن تتورط فيها كل حكومات الدول وشعوب العالم. وفى التطبيق – إن لم يكن فى النظرية – فإن معظم التعاون الدولى – حتى داخل المنظمات ذات العضوية العالمية – يشمل فقط المجتمعات ذات الشأن، والتى كان «لينكولن بلومفيلد» أول من أطلق عليها (تحالف

الإرادات)، وهذا هو ما يجب أن يكون، وهؤلاء عليهم أن يتصرفوا، مهما كان هذا التصرف. وإذا كان لابد من إنجاز المهمة الجماعية، فهى لا يمكنها أن تكون موضوعاً للإذعان بواسطة المجتمع العالمى الأقل تعاونًا، أو بواسطة العضو الأكثر لامبالاة. وفى الحالات التى تؤثر على الكون، الذى نتشارك فيه جميعًا، فالذين يقومون بتصرف اضطرارى – على أية حال – عليهم التزام لا مفر منه لتفسير ما يفعلونه سويًا، ولماذا فعلوا ذلك؟ ولذلك فإننا نحتاج أيضاً إلى منتديات استشارية مفتوحة، حيث لا يوجد هناك مكان للمقامرة، أو حيثما لا يشارك المقامرون فى تلك المنتديات.

مبدأ «الفوق» قومية

إن بعض الأفكار الموجودة فى بقية هذا الكتاب عن إعادة تنظيم وهندسة النظام العالمى من الممكن أن نجدها متلائمة مع المنظمات والعمليات الموجودة بالفعل؛ لاسيما، المنتديات الخاصة بالحكومات ذات السيادة، والعالمية منها والإقليمية أو الوظيفية، والتى تُخدم بواسطة من يطلق عليهم « الخادمون المدنيون الدوليون »، والمعينون بواسطة الحكومة، بالنيابة عن المجموعة، وهم من يطلق عليهم الخبراء طبقاً لقدراتهم، والذين يتم إمدادهم – جزئيّاً – بالمال بواسطة « الأرصدة التطوعية »، والتى يتطوع بها بعض أعضاء النادى أو المنتدى.

وهذا الوصف هو الشائع، إذ إنه يصف الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها. فالبنك الدولى هو مجموعة من الوكالات والتحالفات الدولية الإقليمية، وكثير من المنتديات الخاصة بالتعاملات بين الحكومات، بهدف التعاون التقنى فى مجالات يتراوح مداها بين حقوق المياه إلى حقوق النشر، وهناك استثناءات لهذا المثال، كمنظمة العمل الدولية، حيث تفسح مجالاً لتمثيل الاتحادات العمالية ونقابات العمال. إلا أن قضايا اللاجئين لا يتم إدراجها من خلال لجنة معينة، ولكنها تناقش من خلال مفوض سامٍ، وهذا يضيف نوعاً من المرونة، ولكن من خلال الممارسة العملية فإن الوفود الحكومية

المعينة – من خلال حكوماتهم – يتقدمون بالنصيحة إلى مكتب المفوض السامى فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالميزانية، والذى يتصرف كمجلس الإدارة، كذلك فإن معاهدة المحيط القطبى لم تؤسس – كما هو ملاحظ – سكرتارية دولية خاصة بها. وهكذا فإن النمط السائد لما بعد الحرب من ١٩٤٥ حتى الآن هو «اللجنة» المكونة من الأعضاء ذوى السيادة وموظفيها الإداريين.

وفى التسعينيات وما تلاها فإن ما نحتاجه بين الدول يتعدى إطار اللجنة المكونة من الأعضاء الممثلين لحكوماتهم. و تعد الأمم المتحدة – إلى حد بعيد – مثالاً للآراء غير الكفء والاستجابة الكسولة، كما أنها غالبًا ما تكون مجرد وصفة علاجية لحالة الشلل، ويبدو ذلك حينما يطلب من هذه اللجان المكونة أن تؤدى شيئًا عمليّاً، فإذا بهذه اللجان تستخدم بدلاً عن ذلك كجمعيات عامة صغيرة. وبواسطة الخبراء الفنيين المعينين.. فإن مستقبل الفلسطينيين أو جنوب أفريقيا أو كوريا أو قضايا أخرى هى أمور لا يمكنهم التصرف حيالها.

وهكذا.. يمكننا أن نرى أن نموذج الأمم المتحدة يعمل بكفاءة إذا سمحت له الظروف بذلك، ولكن الوظائف المستقبلية العالمية، والتى من بينها مراقبة الصراع الدولى، وأيضا تعبئة قوى السلم العالمية، وقوى صنع السلام، وتنظيم التجارة الدولية ومكافحة الإرهاب، وتنظيم الاستثمار، وتدعيم البحث العلمى، وتحدى الابتكار العلمى تجاه حاجات الإنسان وتعليم الشعوب وتدريبها ليكونوا مفكرين مبدعين، ومساعدة فقراء العالم ليصبحوا أغنياء بواسطة قوى العقل وجماعة حقوق الإنسان، واكتشاف فائدة البرلمانات العالمية ... كل ذلك أمور تحتاج إلى قدرة دولية للتصرف، وكثير من الأنظمة الديناميكية المرنة، أكثر مما هو موجود.

إننا فى كل هذه المجالات بحاجة إلى معيار يتميز بثباته وقابليته للتنفيذ. وبخصوص ثبات المعيار.. فإنه لا مفر من عمل النخبة، ولكن تبعاً للحاجة العاجلة من قبل الدولة

للآلات الفنية للنشر والتحليل، وأيضا مساعدة المبدعين فى تلك اللجان؛ للوصول إلى قواعد مستقرة وفكر رزين، من خلال أهداف ومعايير، تكون فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية قادرة على تطبيقها فى أراضيها ومحاكمها. وفى المستقبل... فإن اللجان سوف تكون بحاجة لأن تضم إليها أناساً ليس فقط من الجهات الحكومية، ولكن أيضًا من المنظمات غير الحكومية، والذين ستتم استشارتهم فى المعايير والمقاييس الدولية التى يتوقعون أن تطبق عليهم.

وفيما يتجاوز عمل اللجنة بخصوص ثبات المعيار الدولى، فإنه إذا أردنا الحصول على نتائج مرجوة، فإننا لم نعد نعتمد بعد على هؤلاء الموظفين الدائمين، أصحاب المسئوليات والمهام المتعددة فى أوطانهم، ولكن ما البديل؟ ففى منتصف السبعينيات حينما احتدم الجدل حول مقترحات النظام الاقتصادى العالمى الجديد. فقد حضرت مناقشات مجموعة معهد أسبن غير الحكومى، وهى مجموعة تختص بمناقشة التبادل غير المتكافئ بين الدول، وكان اتفاقنا هو الأول فى حينه، ولكنه لم يعد كذلك اليوم .. فقد كان يبدو حينئذ – ومازال – ضرورة وجود نوع جديد من التنظيم الدولى، أفضل من اللجان التى تضم أعضاء ذوى سيادة فى مجال التنظيم العمل التنفيذى، ولكن دون خطر على العدل وحقوق الإنسان ورعاية الوظائف الدولية.

وقد كان العضو الفرنسى جورج بيرتون أول من أطلق على هذا الابتكار الاجتماعى الوسيط اسم «المؤسسة الفوق قومية»، ونقتبس هنا أحدث شرح أو تفسير لذلك بخبرة أوروبية،وذلك فى تقرير عام ١٩٧٥ المعنون بـ «الصفقة العالمية»:

«إن مبدأ الفوق قومية قد تم وصفه طبقاً لطريقة عمل الجماعة الأوربية، وذلك وصولاً إلى تصور نجم «الفوق قومية» لدى جان مونيه، إذ أصبح الأوروبيون أقزاماً من حيث الوضع الدولى، ونتيجة سقوطهم، اخترعوا شيئاً جديداً، ألا وهو لجنة سياسية تعمل على المستوى السياسى، والتى

تدول كثيراً من المبادرات العملية، دون تحقير من القوة الحاسمة للدول، والتى من الممكن بما لها من قوة أن تؤثر على اللجنة لتحقيق أهداف محددة.

إن المفوضين الأوروبيين ليسوا خداماً مدنيين دوليين. فهم فى معظم الأحيان وزراء سابقون، وقد تعودوا العمل من خلال مجلس للوزراء، وهم يعينون لمدة ٥ سنوات بواسطة حكوماتهم، ولكنهم غير قابلين للعزل بواسطة هذه الحكومات، ولكن بإجماع جميع الحكومات (وذلك لم يحدث أبداً). ولذلك فهم يتعاملون مع القادة بجرأة، (وهذا التمييز أدركته بوضوح عندما سمعت دين راسك - فى لحظة نادرة - يقول ليوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة،: من الذى تعتقد أنه يمثل حكومة؟ وحسب اتفاقية روما، فإنه لجنة المفوضين وليس العضو الحكومى، التى تتولى زمام المبادرة فى عرض النظم الأوروبية (يجب أن يراعى التعريف الدقيق لكلمة «أوروبى فى المعاهدة»، وعلى هذه اللجنة أيضًا يقع عبء القيام بالاستشارات مع الهيئات غير الحكومية مثل: (الاتحاد التجارى العالمى، الوكالات الزراعية... وما أشبه). وبواسطة ذلك فإنهم يستطيعون تكوين إطار للمناقشة العامة والمناظرة، التى تعد بمثابة مؤشر أو «قرون استشعار سياسية» للحكومات، وربما كان هناك نوع فريد عندما تريد الحكومات أن تجعل اللجنة تدرس أى مبادرة، فإنها تطرح على مجلس الوزراء الذى لا يستطيع أن يجيزها أو يعيد صياغتها إذا لم يرد هؤلاء تمرير المبادرة، وعليهم أن يدفعوا المبادرة إلى النطاق العملى ويردونها مرة ثانية إلى المجال العلنى العام حيثما يتم الاتفاق عليها.

إن النقطة الأساسية هى «وظيفة المستقبل» وهنا فإنه تلزم الحاجة لعمليات ضرورية. وهكذا فإن «الفوق قومية» فى هذا المضمار سوف تحتاج إلى تركيب وتحليل السياسة الدولية والاتفاق عليها، وقرارات السياسة الدولية، ومراقبة كيفية تنفيذ السياسات

بواسطة السوق أو بواسطة الميكانزمات المحكومة أو عن طريق توليفة خلاقة منهما.

وقبل الانتقال إلى نقطة أخرى، علينا أن نبدى ملاحظة مهمة، ألا وهى أن المنظمة «الفوق قومية» الوحيدة – وهى اللجنة الأوربية – أقل ديمقراطية من تلك الحكومات الوطنية المسماة بالحكومات الديموقراطية، ففى معاهدة ماستريخت ١٩٩١، أعطى البرلمان الأوروبى المنتخب بشكل مباشر، حق الڤيتو بصدد مجموعة من القضايا، ولكن الهيئة التنفيذية وهى اللجنة الأوروبية قد تم تعيينها دون مشورة أو رضاء البرلمان الأوروبى. وهكذا فإن المجموعة الأوروبية مازال أمامها طريق طويل، قبل أن تحاكى الديموقراطية الفيدرالية.

الضرائب الدولية

فى الماضى، وحتى البرامج الدولية التى تم قبولها بشكل واسع وأساسى، نُكبت بأزمات مالية حادة، وسوف يكون من الضرورى أن نطور قنوات الدخل الدولية، والتى لاتعتمد على روح بحث سنوية بواسطة خمسين حكومة.

إن شراء عالم من التغيير السلمى سوف سيكون أقل تكلفة عما لو استخدم التهديد أو القوة.. وهناك كثير من النظم الدولية والمعاملات عابرة القومية الوفيرة، والتى تعتمد على مصداقيتها فى إقرار السلام، فالرسوخ الذى يشاركون فيه فى عالم آمن كافٍ لجعل النقل، والاتصال، والمعاملات أموراً ممكنة يجب أن تنعكس فى الأسعار، التى ندفعها جميعا لمثل هذه الخدمات.

إن توصيات اللجان الدولية المتعددة، والتى درست عيوب إنجازات النظام الدولى، بما فيها تقرير الشمال – الجنوب بواسطة المجموعة، التى كان يرأسها مستشار ألمانيا الغربية السابق فيلى برانت، «مستقبلنا المشترك»، وتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التى كان يرأسها رئيس الوزراء النرويجى جرو هارلم قد اشتمل الاقتراحات المتوارثة، والخاصة بأن فرض الضرائب الدولية هى جزء من الحل. وواحد من هذه، تقرير معهد أسبن «الصفقة

العالمية»، والذى يدافع عن تطوير الضريبة العالمية، ويمكن وصف هذه الفكرة كالتالى:

«إنه بدلا من محاولة ضخ الحياة مرة أخرى إلى السياسة المندحرة بقرارات السنة تلو السنة التى تقوم بها الحكومات المنفردة، حول كيفية المواءمة مع «ماذا» والسير مع «من» اللذين يحتاجان إلى تدفق لتمويل للتنمية، والتى تتخلق بشكل تلقائى تحت السيطرة العالمية.. فعلينا أن نتعامل مع فكرة الضريبة العالمية (على السفن المبحرة فى المياه الدولية، وعلى السفر الجوى العالمى على جوازات السفر على الاتصالات الدولية، والمصايد المحيطية) كفكرة قد حل أوانها، رغم أن هذه الفكرة من الصعب بدايةً أن تكون نهائية».

إن جانبًا من هذه الفكرة يمكن أن يربط بين تمويل التنمية وخلق حقوق السحب الخاصة التى يوفرها صندوق النقد الدولى، ولكن هذه الحقوق من المفترض أن تشكل جهازًا لإيجاد الاستقرار النقدى، يجب – لذلك – أن يتم إيجادها وسط فجوات متوسطة غير منتظمة، وفى اللحظات التى تكون الحاجة فيها شديدة إلى السيولة النقدية العالمية.. ومثل هذا النظام قد يساعد على دفع التنمية العالمية «أو غير ذلك من الوظائف التى يمكن أن تدعمها مثل هذه الموارد الدولية، وكذلك عندما لا تبرر السيولة الدولية خلق جهاز نقدى دولى جديد، كما حدث فى عقدى السبعينيات والثمانينيات»!

إن هذا المطروح باعتباره قضية من القضايا البدهية أو قضايا الحس العام يمكن أن يفسر كون الوظائف الدولية واجبة لأن تقوم بمعظم هذه الأنشطة، وأن تستفيد من بيئة العالم الجديدة السلمية والمليئة بالتوقعات. إن السفر والنقل والاتصالات والمقاصات البنكية الدولية عناصر مرشحة بشكل واضح؛ لتكون ضمن هذه الأنشطة. وبما أن السماسرة والمسافرين الدوليين متواجدون الآن بشكل مضطرد.. فإننى لا أرى سببًا مقنعًا، كى لا أدفع مبلغًا معينًا من المال مقابل رسوم جواز السفر الخاص بى، أو جزءاً من

الثمن لتذكرة فى الطائرة، أو أضيف بعض الشيء إلى فاتورة تليفوناتى وفاكساتى، وإرسالى للبيانات عبر الحدود الدولية من أجل أن يساعدنى ذلك كله فى أن أنقل نفسى ومتعلقاتى وأفكارى حول العالم بطريقة أبسط وأسهل، مما قد تكون عليه الآن، والذى يتصف بعدم العدالة والتوتر والمخاطرة، إذا لم يكن النظام الدولى فى وضع عمل جديد.

إن هناك جهازًا آخر من السهل فهمه، باعتباره وسيلة أخرى لفرض ضرائب على استخدام جزء من التراث المشترك للبشرية، مثل تأجير مواقف للانتظار فى المدار الفضائى الكونى ووضع تراخيص لرسوم استغلال موارد أعماق المحيطات أو أعماق البحار أو الهامش القارى، كما فى حالة العمل فى القارة القطبية الشمالية. إن دفع بعض المال للنقل العالمى للموارد الجينية، ودفع رسوم أخرى لتصدير البيانات وعملية تدفقها؛ خاصة فيها يتعلق بالمقاصات البنكية المالية الدولية، وضريبة على الإطلاق المتعمد للغازات الضارة مثل الميثان والكوروفلوروكربون وثانى أكسيد الكربون، وما إلى ذلك. (مثله مثل ضرائب التبغ أو الكحول) مما يعتبر عوائد لموارد كثيرة، مما يمكن أن يوضع فى هذه القائمة، التى لا يحدها سوى الخيال الإنسانى.

وعبر السنوات، طرح قدر كبير من التفكير لمعالجة هذا الموضوع، فليس ثمة حكومة وطنية، يمكن أن تكون قائدًا عالميًا له كفاءة معالجة هذا الأمر عاجلا أم آجلا فإن شخصًا ما سوف يقوم بهذه المهمة، ومن سيأخذ الخطوة الأولى فى هذا السياق، فسوف ينظر إليه باعتباره مشاركًا، لا يمكن نسيانه فى السعى نحو نظام فاعل من أجل التغيير السلمى فى العالم.

التعددية العملية

ما الخطوط الإرشادية لهذه المحاولة الثالثة بما فى ذلك مبادىء الفوق قومية، إضافة إلى طرح الحاجة إلى تدفقات من الموارد العالمية، التى تجعل القرارات الدولية قادرة على الفعالية المتواصلة، وتضع بصمة نحو مستقبل جديد لتلك المنظمات المختلفة، التى تم

إنشاؤها فى الأربعينيات والخمسينيات لتدير المحاولة الثانية، وخاصة تلك المنظمات المتعلقة بالأمم المتحدة؟، لابد للمستقبل دائمًا من أن يتأسس فى الماضى. إن ميثاق الأمم المتحدة هو نقطة البداية الواضحة التى سنبدأ منها. لقد طرح أحد الدبلوماسيين فى الولايات المتحدة فى نيويورك – منذ سنوات مضت – مقولة ذات دلالة مهمة فى هذا الشأن؛ إذ قال (ليس ثمة شيء خطأ فيما يخص الصفحات الخمس الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وأضاف أن الصفحات الخمسين التالية الخاصة بالإجراءات التى تمضى فى ذلك المسار، هى التى تحتاج إلى مراجعة).

ليس من الدقة تمامًا أن نقول إن الاثنين وخمسين صفحة التى تلت افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة، والفصل الأول الذى يتضمن الغايات والمبادىء تتعامل فقط مع الإجراءات. إن المادة (٥٥) تُعرف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بأنها «ذات محتوى لعلاقات ودية وسلمية»، وهى تربط القانون الدولى مع فكرة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، باعتبارها محط اهتمام الحكومات فى كل مكان فى العالم، كما أن المادة (٧٣) تتعامل مع الأشخاص، الذين لم يحصلوا بعد على وضعية كاملة لحكومة مستقلة، وتقول بأن «مصالح القاطنين فى هذه الأقاليم والمناطق ذات أولوية وأهمية قصوى»، وهذا هو حجر الزاوية فى الإنجاز الأكبر لميثاق الأمم المتحدة حتى الآن، وهو إنهاء حكم الاستعمار.

ومن الحقيقة على أية حال أن البناء الإجرائى المنشأ على هذه الصيغة للأمم المتحدة –باعتبارها منظمة لها هذه الطبيعة – قد تداخل مع سعى كثير من الأعضاء لإعلان أهدافهم وغاياتهم الجماعية، كما يبدو من هذه الفقرات القليلة التى سنطرحها، وهى: (نص الديباجة، الفصل الأول، المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التى أعيد إنتاجها كفكرة زمنية فى الجزء المسمى المصادر، والملاحظات، والتعليقات).

وكما رأينا فإن كثيراً من الأشكال التى اعتمدت فى تكوينها على الأمم المتحدة كمؤسسات عالمية، ظلت تعمل بشكل جيد على أى حال، ولكن ما يثير الانتباه هو

اقتراح صيغة جديدة للمستقبل، مؤداها أن وكالات الأمم المتحدة والعمليات التى عملت على ممارستها هى تلك التى ترتبط أساسًا بمبادىء وأهداف الميثاق (ولكنها تداولت بشكل سريع هش مع إجراءات الميثاق). فمثلا نجاح الأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام والدخول بين الفصائل المتنازعة، وكذلك صنع السلام بالوساطة والمصالحة ما بين الأطراف حول المسائل محل النزاع.. كل هذا موجود فى الصفحات الخمسين الخاصة بالإجراءات فى ميثاق المنظمة.. ولكن يبدو أنها متناغمة مع أهداف الميثاق بتأكيد ضرورة عدم استخدام بأنه يجب القوات المسلحة، وخدمة المصالح المشتركة (من الديباجة، وأن تكون مركزاً للتوافق والتنسيق فى التفاعلات ما بين الدول؛ من أجل الوصول إلى غاياتهم المشتركة) (المادة ١ النقطة ٤).

وثمة مثال آخر نجده فى الميثاق، عندما يصف إجراءات التصويت، ولكن هذا الوصف لا يستخدم إلا عند أخذ الأصوات؛ فالميثاق نفسه لا يتطلب التصويت. وكما رأينا فإن كثيراً من الإجراءات الناجمة التى قامت بها وكالات الأمم المتحدة تمت الموافقة عليها (عن طريق الإجماع).. وعندما كان يتم التصويت فى مثل هذه الحالات، فقد كان يستهدف تأكيد الإجماع حول اتفاقات مسبقة؛ ليتم تسجيلها، والتى لم تحظ بالموافقة الكلية بعد، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة قانون البحار.

وثمة مثال ثالث يتعلق بإجراءات الميثاق التى تصف الأمم المتحدة كمنظمة، لا أعضاء فيها سوى الحكومات، وأن أطراف النزاع ليسوا سوى حكومات. ولكن بالاحتكام إلى نص الميثاق، فإن تهديدات السلام، والترويج للسلام وإدانة الأفعال العدوانية تأتى فقط من الحكومات. إن الإرهاب الدولى بهذا المعنى لم يكن معروفًا قبل عام ١٩٤٥، وكذلك بالأمر بالنسبة للتكتلات غير الحكومية العالمية، إذ إن الجريمة والمخدرات وغيرها من المشكلات التى تسير وفق أهداف واضحة، وأكثر اقترابًا من السطح لم يكن لها هذا الأثر فى ذلك الوقت. كذلك.. فإن تنبؤات أسعار العملات أو تحديد أسعار السلع لم تكن مطروحة، إذ لم يتم التفكير فى مثل هذه القضايا آنذاك، باعتبارها قضايا متعلقة

بالأمن والسلم الدوليين كما هو الحال الآن.

ولم يحدث ذلك حتى تم الوصول إلى مسودات المادة ٧١؛ إذ افترض أن المنظمات غير الحكومية يتم الرجوع إليها للتشاور؛ وقد كان هذا يتم فقط فيما يخص المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وليس قضايا السلم والأمن الدوليين أو سياسة الأوصياء أو القانون الدولي. وحتى الفصل الخاص بالسكرتارية العامة، نجده يفترض أن طاقم العمل الدولي سيقوم وحده – من خلال موظفي الأمم المتحدة – بإنجاز كل مهام العمل الدولي. ولكن التاريخ خلال السبع وأربعين عامًا الماضية مليء بالأدلة التي تثبت أن المنظمات غير الحكومية قد أخذت غالبًا جانب القيادة – في أغلب الأوقات – في صناعة وتنفيذ السياسات العالمية، وهو الأمر الذي استطاع الأعضاء الرسميون للأمم المتحدة أن يستنبطوه فيما بعد. على أية حال .. إن الأكاديمية العالمية للسلام كانت تقوم بمعظم التدريب المنظم لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة غير حكومية. كما أن معظم جهود الوساطة والمصالحة التي قامت بها السكرتارية العامة نفذها أناس، تمت إعارتهم إلى السكرتير العام أو عيَّنهم هو بنفسه داخل محيط الخدمة المدنية، بل وكان ثمة متطوعون، ليست لهم صفة رسمية للقيام بهذا العمل. إن معظم الحقائق المفيدة التي نجدها، ومعظم كشافات التقارير التي يتم نشرها حول انتهاكات حقوق الإنسان تضمنتها صحيفة الميثاق الخاصة بالأمم المتحدة. وإن كان الذين قاموا بها هم من منظمات لها فعاليات غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية أو المفوضية الدولية للقضاة.

إن كثيرا من المقترحات التي تم تقديمها في بقية هذا الكتاب، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الأمم المتحدة، إن لم تكن محاولة فعلية لإعادة الحياة إليها مرة أخرى، وإعادة فتح الفتوات إلى أجزاء معينة من نظام الأمم المتحدة لا تعمل حاليا. إن تعزيز الأمم المتحدة يعني السعي بأهدافها ومبادئها بشكل جاد إلى الأمام، على أن يكون ذلك من خلال الأفعال التي تبني مؤسسات جديدة حية، ضمن إطار الميثاق، تعكس الحقائق المنتظرة والمتوقعة في القرن الحادي والعشرين.

إننا نحتاج إلى النظر بهذه الكيفية إلى الأمم المتحدة أكثر من أى وقت مضى، فأى اتفاق دولى للمحامين طلب منه أن يكتب الديباجة، الفصل الأول من المادة ٥٥ والمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة لن يستطيع بالتأكيد أن يضيف شيئًا أكثر إلى تعريف مدى الحاجة إلى جعل التغيير السلمى وصناعة السلام أشياء قابلة للتفصيل.

إن ما نحتاجه لا يقتصر على أن نطور وسائل العمل الجديدة، التى لا تتجاهل أو تهمل الأهداف المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الحاجة تتركز فى جعل التغيير السلمى وصناعة السلام لميثاق قابلة لأن تكون مؤثرة، وكذلك تغيير بعض العمليات التى عفى عليها الزمن؛ من أجل الوصول إلى:

١ – تحديد نظام أمنى عالمى لجعل العالم أكثر أمانًا وابتعادًا عن الشقاق والتوتر (الفصلان السادس، السابع من هذا الكتاب).

٢ – تنظيم الأسواق العالمية لجعلها ليس فقط على مستوى الكفاءة، بل وعادلة (الفصل الثامن من هذا الكتاب).

٣ – خلق دفعة للنمو العادل على المستوى العالمى، تدعمها أشياء أكثر فعالية من مجرد المساعدات الممنوحة والقروض (الفصل التاسع).

٤ – التفاوض من أجل تسويات كونية فاعلة وعادلة حول البيئة الإنسانية؛ والتى أصبحت تحظى باهتمام عالمى (الفصل العاشر).

إن نظامًا حساسًا من أجل التغيير السلمى يخدم أناسًا أكثر، مما تم إنجازه فى تاريخ العالم كله، يعتبر هدفًا مطروحًا. وثمة خطوات معينة فى هذا الاتجاه، تم اتخاذها بالفعل فى مقدمة (ديباجة) الأمم المتحدة بمنظور عملى. إن المبادىء الحاكمة قد جعلت من نفسها شيئًا ظاهرًا وواضحًا. كما أن اللغز والتعقيد الذى يواجهنا، هو كيف نتحرك دون قيود فى مسار متعرج نحو ما علَّمنا إياه النصف قرن الأخير؛ لكى نضعه موضع التنفيذ، وعن طريق التجربة والخطأ نصل إلى النظرية.

إن مهمتنا القادمة فى عقد التسعينيات مشابهة – إلى حد كبير – لتلك المهمة الناجحة التى واجهها توماس جيفرسون، وجيمس ماديسون وغيرهم من مؤسسى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد استطاعوا أن يطوروا طريقة جديدة فى التفكير فى كيفية حكم أمة ناهضة مليئة بالتنوعات. لقد كتبوا وقتها قواعد عامة لمؤسسات دائمة، استطاعت أن تؤكد أنه ليس ثمة عالم واحد ثابت، يمكن أن يكون فى موضع المسئولية العامة عن كل شىء.

ولا يبدو أن إدارة الحياة الواقعية للسلام فى طول العالم وعرضه لا تتطلب الارتباط بعالم ماديسونى (كذلك العالم الذى عاشه جيمس ماديسون) أى عالم من التفاوضات والتكيف والمواءمة بين الاختلافات القومية والوظيفية.. عالم يكون الناس فيه قادرين على الاتفاق على الخطوة التالية التى سينجزونها سويا، بإحساس مشترك بالحاجة (بل والدفع من خلال حكومة كونية)، إلى أن يوافقوا على مقررات دينية ومحددات اقتصادية واتفاقات سياسية. إن ثمة فكرة بأن تعددية عملية وليس كونية أحادية هى التى ستكون مصير الجنس البشرى.